الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزاة التعليم والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

ملتقى وطني افتراضي حول:

الدفع الالكتروني في الجزائر

تحديات الحاضر و رهانات المستقبل

عنوان المداخلة:

اثرالتسيير الآلي لوسائل الدفع الالكتروني على ازمة السيولة في النظام المصرفي الجزائري

إعداد طالب دكتوراه:

لغرور عز الدين

إعداد و إشراف:

أ.د .سماي علي.

الملخص:

تسعى السلطات العمومية في الجزائر، ممثلة في وزارة المالية و بنك الجزائر والعاملين في القطاع المصرفي الجزائري على غرار البنوك التجارية، بريد الجزائر، والخزينة العمومية بالتعاون مع شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM إلى تطوير القطاع بوضع نظام دفع آلي يتماشى و متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة التي تعتمد بشكل كبير على ما وصلت إليه التكنولوجيا في مجالات الإعلام الآلي و الاتصالات. لكن و بعد مرور أكثر من عقد ونصف على تبني نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل ARTS و كذا نظام المقاصة المسافية ما بين البنوكATCI ، لا يزال ما تحقق من نتائج على الصعيد الاقتصادي بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي بصفة خاصة، بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة له، فمشكلة السيولة التي تعيشها الجزائر عبر كامل التراب الوطني لهي خير دليل على فشل جميع المحاولات الإصلاحية التي ترمي إلى تفعيل استخدام وسائل الدفع الالكترونية في تسوية المعاملات بدلا من السيولة النقدية. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في جوانب الموضوعة لمعرفة أسباب و مكامن الخلل.

Summary:

The public authorities in Algeria, represented by the Ministry of Finance and the Bank of Algeria, and those Participants in the Algerian banking sector such as commercial banks, Algeria Post, and the public treasury, in cooperation with the Automated Cash Company and Automatic Relationships between Banks SATIM, seek to develop the sector by setting up an automated payment system in line with the requirements The modern banking industry, which relies heavily on what technology has reached in the fields of automated media and communications. However, after more than fifteen years of adopting the ARTS and ATCI systems, the results achieved on the economic level in general, and on the banking sector in particular, are still far from the goals set before, the problem of liquidity that Algeria is experiencing throughout the entire national territory is the best evidence of the failure of all reform attempts aimed at activating the use of electronic payment methods in settling transactions instead of cash. From this point of view, this study came to investigate the aspects of the subject to find out the causes and kinks of the deficiencies.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الدفع، الصيرفة الالكترونية، أدوات الدفع الالكتروني.

اثر التسيير الآلي لوسائل الدفع الالكتروني على النظام المصرفي الجزائري

مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة،و مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية و الوطنية ، أصبح التنافس على أوجه بين المصارف العاملة لتقديم باقة جديدة من الخدمات، ذات الجودة العالية،و ذلك من خلال زيادة الإنفاق للحصول على ما بات يعرف بتكنولوجيا الصناعة المصرفية، ضف إلى ذلك الاهتمام المستمر بتدريب و تأهيل الإطارات العاملة بالساحة المصرفية، و هو ما ذهب بالدولة الجزائرية إلى وضع مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية الخاصة بالمجال المصرفي، لمواكبة ما ارتبط به من مستجدات حديثة، لتمكين النظام المصرفي الجزائري من الالتحاق بالركب الدولي، خاصة ما تعلق بالتحكم في التقنيات المعمول بها دوليا في مجال الدفع الالكتروني لتسوية المعاملات المصرفية.

المحور الأول : دور الدفع الالكتروني في تحسين جودة الخدمات والمنتجات المصرفية

كان الهدف من إصلاح الجهاز المصرفي تطوير الدفع الالكتروني في الجزائر عبر مواكبة التطور التكنولوجي ، من خلال تطوير نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل ARTS و كذا نظام المقاصة المسافية ما بين البنوك ATCI، هذا الأخير الذي اختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع الخاصة بالجمهور العريض، كالدفع بالبطاقات البنكية، الصكوك، التحويل، الاقتطاع، و الأوراق التجارية الالكترونية، باستعمال أدوات متطورة كشبكة الموزعات الآلية (DAB,GAB) ، الماسحات الضوئية scanners والبرمجيات، بالإضافة إلى الكوادر البشرية المؤهلة، فنظام الآتيسي ATCI يمثل نظاما متطورا وفق المعايير الدولية يهدف إلى تحسين التبادل البنكي و الخدمات المقدمة للزبائن، و قد جاء كبديل لما كان يعرف لدى البنوك بالمقاصة اليدوية.

أ– مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر

لقد سعت السلطات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2001م و2002م إلى وضع مشاريع وطنية لتطوير و تحديث نظامها المالي تمثلت في:

*– تطوير و تحديث طرق معالجة وسائل الدفع الكلاسيكية (الشيك، التحويل،الاقتطاع، السفتجة، السند لأمر...) من خلال وضع نظام الكتروني جديد للمقاصة ،

*– تبني إجراءات جديدة للحد من الغش و التزوير لوسائل الدفع التقليدية،

*– إدخال وسائل دفع الكترونية (بطاقة السحب و الدفع....)،

*– مشروع يخص التحويلات الالكترونية للمبالغ التي تفوق المليون دينار حيث يتم معالجتها آنيا أي في الوقت الحقيقي،

*- تحديث نظام الدفع و تطوير نظام المعلوماتية لبنك الجزائر.

و تعتبر سنة 2005م، تاريخ أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام الدفع الالكتروني، من خلال استحداث أدوات دفع متطورة ، على غرار :

1-**البطاقة البنكية**:تم استخدام بطاقة السحب الخاصة بالشباك الآلي GAB و الموزع الآلي البنكي DABعلى مراحل :

المرحلة الأولى: و فيها اقتصر استعمال بطاقة السحب على الشباك الآلي البنكي و الموزع الخاصين بالبنك المصدر للبطاقة فقط، أي عدم وجود إمكانية السحب بالبطاقة من جهاز بنك آخر.

المرحلة الثانية: و فيها قدمت شركة SATIM (شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك)، من خلال شبكتها، إمكانية ربط الشبكة البنكية الجزائرية، لمختلف البنوك العاملة بالساحة، حيث سمح ذلك بإمكانية السحب من أي موزع آلي للأوراق النقدية، سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر، و بالتالي تحولت بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB (تخضع لنظام مقاصة آلي يشبه نظام المقاصة الخاص بالبنوك المركزية في تسوية المعاملات المالية بين البنوك). وقد ساهم تعميم استعمال البطاقة البنكية بجميع أنواعها في تقليص استعمال النقود السائلة، حيث عملت شركة SATIM على زيادة عدد الموزعات الآلية للنقود سواء GAB أو DAB، بالإضافة إلى توفير عدد كبير من نهائيات الدفع الالكتروني (TPE) أو ما يعرف أيضا بمطاريف الدفع الالكتروني عند التجار، كما تم أيضا خلال سنة 2003 م عقد اتفاقية مع مؤسسات فرنسية مختصة في صناعة تلك المطاريف لاقتناء العديد منها، و قد تمكنت الشركة من ربطها بالموزعات الآلية للنقود الموجودة على الساحة الوطنية، حيث سمحت هاته العملية بتعميم استخدام بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني[1] بين سنتي 2007م و 2008م على مستوى كامل البنوك و بريد الجزائر، بالإضافة إلى تعميم استعمال جميع أنواع البطاقات المتاحة .

المرحلة الثالثة : في هاته المرحلة شهد القطاع المصرفي الجزائري الانطلاق الفعلي لخدمة الدفع الالكتروني ، و كان ذلك في شهر أكتوبر من سنة 2016م مع احد عشر (11) بنكا، منها:

ـ ستة (6) بنوك عمومية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الوطني الجزائريBNA، البنك الخارجي الجزائريBEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP).

ـ وخمسة (5) بنوك خاصة (بنك الخليج الجزائرAGB، تراست بنك الجزائر TRUSTBANK، ناتيكسيس NATIXIS، الشركة العامة للجزائر SGA و بنك البركة الجزائري ALBARAKA BANKOF ALGERIA).

[1] زبير عياش، بوكحيل نسيم، تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 25 جوان 217م، ص 587.

و خلال نفس السنة قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني بمليون و 300 ألف، كما قامت مؤسسة بريد الجزائر في 7 ديسمبر من تلك السنة بإصدار بطاقة الدفع الالكتروني "**الذهبية**"، بالجزائر العاصمة كمرحلة تجريبية، تعمل هاته البطاقة بنظام EMV و التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الانترنت (سحب و دفع الأموال، تسديد الفواتير، دفع ثمن الوقود...) ، و قد حرصت مؤسسة بريد الجزائر على وضع كافة الآليات اللازمة لتوفير هذه الخدمة لزبائنها المقدر عددهم بأكثر من 16 مليون.

-مزايا البطاقة البيبنكية:

تمتاز البطاقة البنكية (CIB) بسهولة الاستخدام،فهي تقدم عدة مزايا، فبعد إدخال حاملها للرقم السري يمكنه :

*- سحب الأموال في أي وقت،

*- التحويل، الاطلاع على الرصيد والدفع النقدي،

*- السحب على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى،

*- الدفع عن طريق أجهزة الدفع الالكترونية،

*- الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB،

*- الدفع عن طريق الانترنت (فواتير، مشتريات السلع و الخدمات)،

*- التخفيض من التكاليف لجميع الأطراف المتعاملة،

*- الحصول على الائتمان،

خلال سنة 2017م، تم الترخيص لأربعة و عشرون(24) تاجر للشروع في النشاط عبر شبكة الانترنت، مما أتاح لحاملي البطاقات المصرفية (CIB)بالدفع عبر الانترنت، و قد لقي هذا النوع من الدفع رواجا واسعا و قبولا كبيرا لدى حاملي هذه البطاقات، بفضل التسهيلات التي يوفرها الدفع عن بعد.و هذا ما أدى إلى تسارعوتيرة الدفع عبر الانترنت بعد صدور قانون التجارة الالكترونية الجزائري رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي سنة 2018م[2].

مكن النظام الجديد للدفع، المؤسسات الاقتصادية، المتعاملين التجاريين و كذا المواطنين من الدفع عن طريق الانترنت لتسوية جميع الالتزامات المالية تجاه المصالح المختلفة (مصلحة الضرائب، الضمان الاجتماعي،مؤسسة الكهرباء و الغاز، الجزائرية للمياه، فاتورة الهاتف لدى اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية....)، وذلك من اجل تسهيل معاملاتهم و تسريع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر.و قد تم وضع عدة بوابات في متناول المؤسسات والأفراد التجار من اجل التصريح و الدفع الالكتروني تعمل مع البوابة المخصصة للبنوك، لقد أخذت بعض المؤسسات و البنوك العاملة على عاتقها مهمة تقديم خدمة الدفع الالكتروني بغية تسريع وتيرة عصرنة

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28 الصادرة في 16 ماي 2018م.

النظام البنكي و تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي و المصرفي الجزائري و ذلك من خلال ما يلي:

*- تامين بنك الجزائر لخدمة الدفع الالكتروني،

*- خلق الثقة في استعمال بطاقات الدفع الالكتروني عبر وضع قنوات تبادل آمنة و سهلة الاستعمال،

*- اتخاذ الإجراءات اللازمة و توفير معايير الأمن و السلامة للعمليات،

*- التعريف التدريجي بفوائد الدفع الالكتروني عبر عمليات التحسيس التدريجي للزبائن،

لقد تحولت الجزائر بالفعل إلى أنظمة الدفع الالكتروني، حيث لعبت عدة مؤسسات دورا كبيرا في تفعيل هذه الخدمات من اجل الحد من ظاهرة تداول النقود خارج النظام المصرفي، و امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية، مما من شأنه أن ينعكس إيجابا على القطاع المصرفي بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، و من هذا المنطلق نشأت جملة من اللقاءات بين البنوك المختلفة و الهيئات المصرفية لدراسة ملف توسيع الدفع الالكتروني إلى أكثر من 20 مليون بطاقة. إلا أن تغير سلوك المواطن الجزائري و عزوفه عن استغلال وسائل الدفع الحديثة و عدم الثقة تجاه هذا النوع من التسويات، كان اكبر التحديات التي واجهت الهيئات المصرفية في سعيها لتفعيل آليات الدفع الالكتروني في الجزائر، الذي استهدف عدد كبير من القطاعات الخدماتية و التجارية.

الجدولرقم01:نشاط بعض البنوك العمومية والخاصة في مجال الدفع الالكتروني وتحسين جودة الخدمات

البنك	عدد الوكالات	DAB	GAB	عدد الموظفين	عدد CIB	عددالحسابات البنكية	الخدمات البنكية عن بعد	خدمات البطاقة
BNA	214	145	97	5000	234.122	2.780.481	–خدمات بنكية الكترونية e-Banking – خدمات بنكية عبر الهاتف –خدمات تبادل المعطيات المرقمنةEDI (تحويل الأجور) –خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنت e-paiement(تسوية فواتير الخدمات عبر الانترنت)	–بطلقة الدفع الالكتروني CIB (ذهبية/كلاسيكية) –البطاقة البنكية الدولية (Visaكلاسيكية/Visaذهبية) –توصيل جهاز الدفع الالكتروني TPE(75)
CPA	152	102	93	4.515	220.881	2.454.244	– خدمات بنكية الكترونية e-Banking –خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنت e-CPA – دفع النفقات لدى جميع التجار TPE	–بطلقة محلية الدفع الالكتروني CIB (الذهبية/كلاسيكية). -CIB corporate – البطاقة البنكية الدولية Mastercard platinumCPA – البطاقة البنكية الدولية(Visaكلاسيكية/Visaذهبية / الأمان Prépayée) –جهاز الدفع الالكتروني TPE(1686)
BDL	155	92	21	4424	209.035	1.541.951	-خدمات بنكيةالكترونية e-BDL(49.479منتسب)،	– بطاقة محلية للدفع الالكتروني

BADR	321	104	43	7000	305.216	2.743.812	--خدمات بنكيةالكترونية e-Banking - خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنتعلى المواقعالآمنةالتي تحمل شعار MasterCard- دفع مشتريات السلع و الخدمات من جهاز الدفع الالكتروني TPE الذي يحمل شعار MasterCard -خدمة رؤيةبدر VISIOBADR أوSKYPE أوVIBER H	-بطاقة بيبنكية محلية كلاسيكية و ذهبية وCIB ، TAWFIR CBR للسحب، التوفير و الدفع بأمان. - البطاقة البنكية الدولية الكلاسيكيةMasterCard - البطاقة البنكية الدولية التيتانيوم -MasterCard titanium -بطلقة توفير محلية LEF أوLEB (توفي فلاح/ حساب توفير) -جهاز الدفع الالكتروني TPE(373)
SGA	91	47	/	1.495	412.325	<455.000	- خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنت(إرسال كلمة مرور إلى الهاتف المحمول للتحقق من عملية الدفع عبر الانترنت) - تسديد المدفوعات للتجار باستخدام TPE - الدفع فواتير مشتريات باستخدام خدمة الدفع عبر الانترنت -تطبيق APPLI SGA يسمح بتتبع الحساب عن طريق sms أو الهاتف أو الانترنت - SOGEASHNET PRO يسمح بتسيير الحسابات و لجراء عمليات عبر الخط.	-البطاقة البنكية الدوليةVisa(كلاسيكية/Visa الأولى) مدعومة بخدمة التأمين. -بطاقة محلية TEM.TEM -بطاقة دفع بين البنوك Perle او CIBE PEARL - بطلقة محلية الدفع الالكتروني CIB (الذهبية/كلاسيكية). -جهاز الدفع الالكتروني TPE(243)
BEA	101	36	/	3.444	276.536	1.793.000	-خدمات بنكيةالكترونية e-Banking -توفير و توسيع خدمات الدفع الالكترونيةe-paiement	- بطلقة محلية الدفع الالكتروني CIB للسحب و الدفع -بطاقة اماكس، بطاقة نفطال - البطاقة البنكية الدولية-MasterCardBEA - وضع جهاز الدفع الالكتروني TPE(/) - البطاقة البنكية الدوليةVisa كلاسيكية/Visa ذهبية - بطاقة أميركن
							- دفتر حساب التوفير بمسار ممغنط؛ -التحويل السريع للأموال Money Gram - خدمات بنكية عبر الهاتف -خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنت -التحويل الذكي(Ecopage , Ecrêtage)	. CIBcorporate - البطاقة البنكية الدولية Mastercard BDL - البطاقة البنكية الدولية(14.960)(Visa كلاسيكية/ Visa ذهبية/ الأمان Prépayée) -جهاز الدفع الالكتروني TPE(188)

								اكسبريس American-express
BNP	68	34	/	1.364	101.231	<3000	-خدمات بنكيةالكترونية-e Banking، -e paiement - خدمات بنكية عبر الهاتف -Banqueenligne corpo à banque digitale- ORANفضاء رقمي يوفر احدث الخدمات البنكية عن بعد كمقاصة الشيكات من خلال ATM.أو الفحص الآلي للشيك. - تسديد المدفوعات للتجار باستخدام TPE -تعبئة خط الهاتف النقال Ooredoo	-بطاقة بيبنكية محلية CIBاكسيليومExcellium -CIB كلاسيكية/ذهبية/شباب -البطاقة البنكية الدولية (Visaكلاسيكية/Visaذهبية) -توصيل جهاز الدفع الالكتروني TPE (أكثر من 200 جهاز)
Trust Bank	25	18	/	526	7.318	45.612	-خدمات الدفع الالكتروني عبر الانترنت، e-paiement – دفع مشتريات السلع و الخدمات من جهاز الدفع الالكتروني TPE	– بطاقة للدفع الالكتروني Trust Affaires الخاصة برجال الأعمال و أرباب المؤسسات من نوعCIB - بطاقة محلية للدفع الالكتروني(Tassahoui)Tawfir /CIB (كلاسيكية و ذهبية) -البطاقة البنكية الدولية (كلاسيكية/ذهبية/ بلاتينيوم) -البطاقة البنكية الدولية (Visaكلاسيكية/Visaذهبية) (2.065)

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على: المواقع الرسمية للمصارفBNA, CPA, BDL, BADR, SGA, BEA, BNP, Trust Bank)
2020/06/11م

حسب مسؤولي شركة GIE Monétique فان عمليات السحب من الصراف الآلي قد زادت خلال سنة 2019م بـ16,24% مقارنة بسنة2018م. حيث ارتفع عدد الشبابيك والصرافات الآلية من 1.441(2018م) إلى 1.621 جهاز في (2019م)، ليصل عددها إلى 3030 (خلال الربع الأول من 2021م)، مما سمح بارتفاع ملحوظ في نشاط السحب من أجهزة الصراف الآلي عن طريق البطاقات البيبنكية إلى17.225.208 معاملة صالحة [3] بمبلغ 349.692.202.000دينار ،ويسعى المجمع إلى إطلاق عدة خدمات للبطاقة منها خدمة البطاقة الغير تلامسية ، التي تتضمن عدة ميزات من حيث كونها أكثر أمانا من سابقاتها، و هو الهدف المنشود لعصرنه البطاقات المستعملة في الجزائر، شريطة تسريع وتيرة استخدام المؤسسات البنكية للبطاقات المصرفية و تعميمها في التعاملات المالية و دمج

[3] موقع وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ النشر 13 ماي 2021م.

الاقتصاد الغير رسمي، غير أن الملاحظ لواقع المعاملات البنكية بالبطاقة، يجدها لا تزال متأخرة مقارنة بالدول الأخرى، لذا حري بالبنوك الجزائرية أن تعمل جاهدة و بالتعاون مع الأطراف الفاعلة لتدارك هذا التأخر والالتحاق بالركب الدولي في هذا المجال.

الجدول رقم02:الأرقام الرئيسية لبطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر إلى غاية31 مارس 2021 م.

عدد البطاقات البنكية المتداولة	عدد البطاقات المتداولة CIB	عدد بطاقات الأعمال	عدد بطاقات visa&MasterCard	عدد بطاقات EDAHABIA
10.712.133	1.681.995	25.990	1.640.929	7.363.219

المصدر:من إعداد الطالب، اعتمادا على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية نقلا عن تقرير صادر عن مجموعة المصالح الاقتصادية النقدية المسماة " **هيئة ضبط النقد الآلي**" GIE Monétique.

2-الشيك الالكتروني : ظهر كأهم وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني بظهور المقاصة الالكترونية، و قد كانت الغاية من ظهوره الانتقال من الشيك الورقي إلى الشيك الرقمي الغير مادي، وذلك من اجل:

*- الاستفادة من الأمان و السرعة في تسوية المعاملات التي تتم بواسطة الشيك الرقمي(2+j أيام عمل)،

*- التقليل من عمليات النصب و الاحتيال،

*- تخفيض تكاليف التسوية و القضاء على الجانب المادي الورقي للشيك التقليدي،

*- تعدي الحدود الزمانية و المكانية التي تستفيد منها حركة التعاملات التجارية،

وقد سمح تعميم استخدام الشيكات الرقمية في تحسين مناخ المعاملات التجارية و المالية بين الأطراف المتعاملة، من خلال المقاصة الالكترونية للشيكات، التي ترتكز على تبادل صور الشيكات في عملية المقاصة (Image clearing system)، حيث استخدمت شبكة اتصالات جد متطورة و آمنة ، فقد عالج نظام ATCI خلال سنة 25,030 مليون عملية تسوية بواسطة الشيك في سنة 2018مأي ما يفوق قيمته 17.016.830 مليار دج (مقابل2017م أزيد من 22,946 مليون عملية تسوية بواسطة الشيك أي ما يفوق قيمته 18.753.752 مليار دج أي بمعدل معالجة يومية يفوق 91.418 شيك) ، أي بمعدل معالجة يومية يفوق 99.721 شيك، و هو معدل في الحقيقة ضعيف مقارنة بأنظمة المقاصة الكترونية للدول المتقدمة. شكلت المقاصة الالكترونية للشيكات نقلة نوعية في عملية تسوية الشيكات بين البنوك، إذ كما ذكرنا وفرت الوقت و الجهد بما ينسجم و يتلاءم مع طبيعة الأعمال التجارية التي تعتمد على السرعة في أدائها، كما أن توظيفها قد جنب البنوك العديد من الإشكالات التي كانت تواجهها في نظام المقاصة التقليدية و منها ما اتصل بإشكاليات المراجعة، الصرف، القبض و النقل المصرفي، مما ينعكس بالمصلحة على زيادة إنتاجية الموظفين في القطاع البنكي مع التقليل من التكلفة.

3–**التحويل الالكتروني**:أما حجم التحويلات الرقمية فتجاوز خلال سنة 2018مماقيمته15.499,681مليارديناز[4](946,098مليار دج خلا نفسالسنة2017م)، و الذي يبقى ضعيفا مقارنة بمبلغ الصكوك المتبادلة الكترونيا لنفس الفترة.

4–**الاقتطاع الالكتروني و الأوراق التجارية** : يبقى مستواها ضعيفا جدا، إلا أن بنك الجزائر أخذ في تطبيق نظام توحيد هذه الأوراق، في صيغة رقمية كلية (تسجيلات و صور ممسوحة لهذه الأوراق)، و هو ما من شأنه السماح للمصارف و لبريد الجزائر بتبادلها.

المحور الثاني : الدفع الالكتروني كآلية للحد من الأزمات (أزمة السيولة و اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري)

إن الغاية من تعزيز ثقافة الدفع الالكترونيفي الجزائر،عبرتبني نظم دفع الكترونية حديثة منذ مطلع سنة 2006م،هو تحقيق العديد من الأهداف المالية و النقدية من جهة و من جهة أخرى الحد من الأزمات الاقتصادية و المالية، و بالخصوص ما تعلق بالعمليات المصرفية. في هذا المطلب جاء اختيارنا لموضوع أزمة السيولة و ظاهرة اكتناز الأموال و علاقتها بالدفع الالكتروني، كونها من الظواهر السلبية المؤثرة بقوة في الاقتصاد الجزائري، والتي تحتاج إلى الكثير من الدراسة و التمحيص انطلاقا من الأسباب التالية :

*– ارتباط السيولة النقدية بالدفع الالكتروني خاصة في البنوك التجارية،

*– التأخر الكبير في تعميم الدفع الالكتروني بالرغم من مرور أكثر من عقد ونصف عن انطلاق نظامي الدفع الآليين "ARTS" و"ATCI" اي منذ وضع النظامين حيز الإنتاج و التنفيذ(بتاريخ 08 فيفري و 15 ماي 2006 م على التوالي) .

في إطار الجهود المبذولة و الاستراتيجية المتبعة من قبل السلطات العليا، التي تسعى إلى تطوير و تشغيل فعلي لأنظمة الدفع الحديثة و تفعيل التعامل بأدوات الدفع الالكترونية الحديثة، ظهرت مشكلة اكتناز الأموال لدى أفراد المجتمع، كظاهرة سلبية أثرت بشكل كبير على فاعلية تلك المساعي.

أولا: السيولة في الاقتصاد الوطني و الآثار المترتبة عن نقصها

يعد موضوع السيولة من أهم المواضيع المسيطرة على الانشغالات اليومية لدى مسيري مراكز البريد و البنوك التجارية، لأجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لزبائنها.

1– السيولة: وفقا للأحكام القانونية فان امتياز اصدار النقود الورقية و المعدنية قد اسند لبنك الجزائر من طرف الدولة الجزائرية، و في هذا الاطار و بهدف توفير السيولة عبر كامل التراب الوطني ، يمارس هذا البنك مهامه كمؤسسة

[4] التقرير السنوي 2018م، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2018م، ص99.

للإصدار النقدي حيث يقوم بتموين البنوك و بريد الجزائر عند الطلب، و ذلك من اجل تغطية سحوبات زبائنها، سواء اكانت مؤسسات او افراد.

و من المعروف ان عرض النقود الورقية من طرف البنوك المركزية يجب ان يكون مساويا لطلب الاعوان الاقتصاديين (افراد و مؤسسات)، غير انه في بعض الاحيان، و بالخصوص في بعض الاقتصاديات الناشئة او النامية، قد يحدث خلل في تلك المعادلة بسبب اعتماد نظم مصرفية و مالية اقل تطورا، اضافة الى الاعتماد الشبه كلي على السيولة في تسوية معظم المعاملات.

1-1 أهمية السيولة بالنسبة لبريد الجزائر و البنوك التجارية: قد يخسر مركز البريد أو البنك عددا من زبائنه نتيجة عدم توفير السيولة الكافية لتلبية طلباتهم، و بالعكس قد يحتفظ البريد أو البنك بسيولة تفوق حاجته، الأمر الذي ينتج عنه حالة الاستخدام غير الصحيح لموارده المتاحة، و فقدان التحكم في الإدارة الصحيحة للسيولة التي تساهم بشكل أو بآخر في فقدان ثقة السلطات الرقابية و المودعين، و بالتالي ضياع فرص تحقيق اكبر الأرباح.

تمثل السيولة بصفة عامة لهته المؤسسات:

*- عنصر الأمان و الحماية، و الابتعاد عن خطر عدم الدفع الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى الإفلاس،

*- المرونة في الخيار، بحيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل،

*- قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين و أصحاب الحقوق، و منه تعزيز الثقة بالبنك،

*- تجنب البحث عن مصادر تمويل أخرى، قد تكون عالية الكلفة،

*- مؤشر ايجابي لدى البنوك المراسلة و جهات التصنيف،

*- مواجهة متطلبات النمو و التشغيل خاصة عند وقوع الأزمات،

2-1 الآثار المترتبة عن نقص السيولة في الاقتصاد: يؤدي انخفاض السيولة في الاقتصاد إلى ظهور عدة أثار منها:

*- انخفاض في التحويلات و الأنشطة التجارية والاقتصادية، و عدم القدرة على تحويل الرواتب،

*- قيام المودعين بسحب أرصدتهم الجارية كلية، ما قد يؤدي إلى الإفلاس،

*- ظهور حالات الارتباك لدى موظفي تلك المؤسسات جراء حدوث تصرفات عدائية من طرف بعض المودعين،

*- انخفاض مستوى الأنشطة التجارية سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي،

3-1 حركة السيولة في البنوك:

1-3-1 في حالة فائض: السيولة الإضافية المتحصل عليها من طرف عملاء الوكالات تحول إلى حساب البريد/أو البنك الرئيسي الذي تتبعه، و يتم الاحتفاظ بالحد الأدنى لمواجهة الالتزامات اليومية. قد يقوم البريد أو البنك الرئيسي

بدفع الأموال الزائدة عن حاجته في حساب التسوية الخاص به لدى بنك الجزائر من خلال نظامARTS.

1-3-2 في حالة عجز: تطلب الوكالات من البريد/أو البنك الرئيسي الذي تتبعه، تزويدها بما تحتاجه لمواجهة طلبات زبائنها من السيولة، فيقوم بسحب السيولة من حساب التسوية الخاص به على مستوى بنك الجزائر من خلال نظام ARTS.

2- مظاهر و أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر

يعرف النظام المالي و المصرفي، على غرار السنوات الماضية، أزمة خانقة بسبب ندرة السيولة على مستوى مراكز البريد و البنوك التيتشهد يوميا ضغطا كبيرا، و قد تزداد هاته الظاهرة حدة مع اقترابالمواعيد الاجتماعية كالدخول المدرسي أو المناسبات الدينية التي يقبل خلالها المواطنون على سحب مبالغ نقدية كبيرة من حساباتهم إضافة إلى السحب الكامل للرواتب و المعاشات بمجرد تحويلها وصبها في الحسابات خلال نفس التواريخ الدورية.

في اغلب الأحيان يصاحب أزمة السيولة ما يلي:

*- تسجيل اكتظاظ كبير و طوابير أمام الشبابيك، ووقوع العديد من المشادات مما يؤدي إلى الفوضى،

*- شلل العديد من مراكز البريد الفرعية أو حتى الرئيسية، ناتج عن تذمر الزبائن الذين عادة ما يصطفون في طوابير كبيرة منذ الساعات الأولى.

*- وضع سقف للمبالغ المسموح بسحبها يوميا، مما يزيد من عدم ثقة الزبائن،

قد تعود أسباب مشكلة نقص السيولة إلى ما يلي:

*- عدم مسايرة البنوك و المؤسسات المالية و بريد الجزائر مشروع الدفع الالكتروني و النقد الآلي، الذي وضع من طرف وزارة المالية و بنك الجزائر، مما ساهم في تأخره و عدم لمس ثماره، فالعملية كانت تهدف إلى تمكين أكثر من عشرة ملايين من حاملي البطاقات من تسديد مشترياتهم و كافة فواتيرهم لدائني الخدمات بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة، التي جاء بها المشروع، كالبطاقة و الاقتطاع، و التحويل وغيرها من الوسائل باستخدام شبكة الانترنت، الشبكات الخاصة، و الأجهزة الذكية، و الوسائط الأخرى المتاحة للدفع.

4- بعض الحلول المعتمدة للحد من أزمة السيولة في البنوك و بريد الجزائر

اعتمدت السلطات النقدية و المالية في الجزائر العديد من الحلول من اجل تجاوز هذه الأزمة:

أ-زيادة الإصدار النقدي: إن لجوء بنك الجزائر إلى إصدار ورقة مالية جديدة من فئة 2000 دينار جاء للاستجابة لـ:

*- تلبية للطلب المتزايد على الأوراق النقدية برفع عرض النقد،

*- تجديد الأوراق النقدية المتداولة، و تغطية المسحوب منها من التداول،

ب-إجراءات متعددة و ظرفية: عملت السلطات على اعتماد إجراءات آنية لحل أزمة السيولة من خلال:

*- قيام العديد من المراكز و الوكالات بتزويد بعضها البعض، سواء على مستوى الولاية التابعين لها إقليميا أو تلك التي تقع في الولايات الأخرى،

*- تسقيف قيمة المبالغ المسموح سحبها يوميا،

*- تغيير تواريخ تحويل الرواتب حسب القطاعات،

*- تفعيل فرق تعمل بساعات إضافية يومي العطلة الأسبوعية،

*- إلغاء الرسوم على كافة التحويلات،

*- إمكانية السحب بالوكالة، لموكلي كبار السن و المتقاعدين، بغية الحد من تواجد هؤلاء في الطوابير،

ثانيا:ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري

المعروف عن المجتمع الجزائري ميوله لاكتناز كل ما له قيمة،كالنقود السائلة ويرجع ذلك لعدة أسباب، قد يكون لعاداته أو معتقداته الأثر البالغ في سلوكه ذلك، غير أن الظاهر هو تفضيله تسوية معاملاته نقدا، إلا أن هذا التصرف لا يعدو أن يكون مصدر العديد من المخاطر.

1- خطر ظاهرة الاكتناز : إن ظاهرة الاكتناز السلبي في الاقتصاد الجزائري تعد مشكلة خطيرة جدا بالنسبةللمتعاملين الاقتصاديين، فحفظ الأموال في البيوت، ينجم عنه مخاطر السرقة، الحرائق، السيول،... أي التلف لسبب أو لآخر كذلك فان الاكتناز يعتبر تجميدا و تعطيلا لقسم من الادخار، و هو في الواقع إنقاص لمجمل الاستثمار الوطني، أي لحجم حركة نمو الدخل العام و إعاقة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة. و في اغلب الأحيان تلجأ هذه الأموال المكدسة في المنازل، إلى البحث عن الربح، فتلجا إلى السوق الموازية، و بالتالي تحيد عن مسارها، فتنتج عنه أخطار كبيرة، تضعف الامن القومي و تنخر الاقتصاد الوطني.

إن تفاقم ظاهرة الاكتناز السلبي بعدم اعادتها الى مجراها الطبيعي عبر قنوات الجهاز المصرفي، يؤدي إلى شل تلك الأموال و عدم توظيفها من طرف البنوك و المؤسسات المالية و الاقتصادية، الشيء الذي يجعلها بعيدة عن مسارها الطبيعي أي خارج الإطار الرسمي لتداول السيولة، فهناك عدة أسباب قد تكون موضوعية، تدفع الأفراد و المؤسسات المالية أو الاقتصادية لممارسة الاكتناز، في حدود ضيقة و في أوقات معينة، غالبا ما يكون ذلك التماسا للأمان و الاستقلال أو بدافع الحيطة اتقاء للطوارئ أو لازمات متوقعة أو ممكنة و في بعض الأحيان قد ترقى أسباب الاكتناز إلى أن تكون متعمدة، كالتهرب من دفع الضرائب و إجراء تعاملات تجارية مشبوهة لا تعتمد على مبادئ الشفافية المحاسبية.

2- حلول الدفع الالكتروني و تأثيرها على أزمة السيولة و اكتناز النقود

بالرجوع إلى بعض الدراسات الاقتصادية، التي تعرضت لواقع أنظمة الدفع لدى البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية،

نجد أنها خلصت في معظمها إلى تسجيل ضعف كبير في مدى فعاليتها في إيجاد حلول دائمة للمشكلة المدروسة.

أولا: ضعف فعالية أنظمة الدفع التقليدية على المستوى المصرفي و المالي محليا

في ضل هيمنة الدفع التقليدي في تسوية المعاملات المالية و التجارية، عانت أنظمة المدفوعات التقليدية في البنوك و المؤسسات المالية، من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك و المؤسسات المالية، و يعود ذلك إلى ما يلي:

*- استخدام المقاصة اليدوية، و البطء في تحصيل الشيكات و التحويلات المالية، حيث كانت تستغرق وقت كبير جدا،

*- الفراغ القانوني، وعدم وضوح التنظيم الذي يؤطر إجراءات المقاصة التقليدية، حيث ترك الباب مفتوحا أمام استعمال العديد من الطرق الملتوية لتغطية الأرصدة المدينة، و تزايد القيم الغير مسددة بشكل يستدعي القلق،

*- زيادة التعامل النقدي خارج الجهاز المصرفي،

*- ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد، و فيما بين البنوك و المؤسسات المالية،

ثانيا: تشغيل أنظمة الدفع الالكترونية و آلية المقاصة في الاقتصاد الجزائري

1- أهداف تحديث البنية التحتية لوسائل الدفع: من بين هاته الأهداف نجد ما يلي:

*- استبدال الشيكات و النقد بالتسديدات الفورية ما بين البنوك و المؤسسات،

*- وضع أداة خصم و تسوية متطورة من اجل تسديد المستحقات كالتحويل الالكتروني،

*- استبدال النقد كوسيلة دفع، بالبطاقات المغناطيسية في تسديد المشتريات من السلع و الخدمات،

*- استخدام البطاقات و تعميمها في عملية السحب و التحويل،

*- تعزيز امن و فعالية الشيكات و حمايتها من التلاعب،

تم وضع أنظمة الكترونية بديلة، كما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، و هي : نظام "التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل"ARTSو نظام "الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك"ATCI ، بالتعاون بين بنك الجزائر، البنوك التجارية، الخزينة العمومية، شركة النقد الآلي بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية الجزائرية.

2- أهمية الاعتماد على أنظمة الدفع الالكتروني الحديثة في ظل ارتفاع الطلب على النقود: تعود أهمية إنشاء أنظمة دفع الكترونية في القطاع المالي والمصرفي إلى إرساء أسس منظومة مصرفية و مالية الكترونية وطنية، تتميز بالحداثة، لتستطيع مواجهة التحديات و التطورات على المستوى العالمي، و تسهيل استعمال الوسائل الالكترونية في إجراء المدفوعات، و التشجيع على استخدامها في النظام المالي و المصرفي بشكل خاص و النظام الاقتصادي بشكل عام، و بالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي و النقدي، و تعزيز دور بنك الجزائر في إدارة و تحديث أنظمة الدفع، و الإشراف و الرقابة عليها سعيا لتيسير إجراءاتها و قواعدها. كذلك التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع

لديها و لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، و إنشاء الإدارات اللازمة ضمن هيكلة البنك لمزاولة الأنشطة المالية و المصرفية في بيئة الكترونية، و الاشتراك في الهيئات و المؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع، ووضع نظام مقاصة إلي يتماشى مع التطورات التقنية في النشاط المصرفي و المالي و يرفع كفاءته التشغيلية.

إن عرض النقود في أي اقتصاد لا يقتصر على النقد فقط، بل يشمل جميع وسائل الدفع، فلم يعد الاقتصاد في العصر الحديث يكتفي بالتعاملات النقدية بعد انتشار وسائل الدفع الحديثة، مثل بطاقات الائتمان او البطاقات الذكية و التسهيلات البنكية و تخضع هذه الوسائل لتنظيم البنوك المركزية باعتبارها جزء من عرض النقود في الاقتصاد.

بقدر نجاعة أنظمة الدفع و درجة سلامتها و متانتها بقدر توفقها في تسيير حسن لتسوية المعاملات من خلال الثقة في وسائل الدفع الموضوعة على ذمة المتعاملين الاقتصاديين، و بما تؤمنه من استقرار نقدي ضامن لسلامة المعاملات المالية.

بالرغم من كون أنظمة الدفع بين البنوك الجزائرية قائمة منذ أكثر من عقد و نصف العقد، إلا أن التعامل بالنقد السائل مازال قائما وواسعا جدا، و ما زالت مظاهر النقل المادي للنقود بين الوكالات البنكية و بنك الجزائر قائمة باستمرار.

لقد كان من المتوقع انه بعد تطوير نظم ووسائل الدفع الالكترونية و تشغيلها، و التي أصبحت آنية كما كان مبرمجا و مخططا لها، حدوث تسارع كبير في الدورة الاقتصادية الكلية، مما سينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، لكن بعد تبني أنظمة الدفع الالكترونية، كان ينتظر أن تفضيل الأسر للسيولة النقدية أو التداول النقدي خارج البنوك سينخفض، لكن و على غير المتوقع حدث العكس، و يرجع السبب في ذلك إلى ضعف نسبة التحويل الآلي للأموال في إطار الدفع باستخدام البطاقات، و إلى غياب الثقافة المصرفية لدى المواطن، و كذا عدم قيام مختلف المؤسسات المالية بحملات تحسيسية في هذا الإطار،

3- التشغيل الفعلي لخدمة الدفع الالكتروني عبر شبكة الانترنت في الاقتصاد الجزائري: تم تشغيل هذه الخدمة في اكتوبر2016م، حيث قامت البنوك العامة و الخاصة إلى جانب بريد الجزائر بتقديم هذه الخدمة لزبائنها، على غرار اتصالات الجزائر، موبيليس، الخطوط الجوية، شركة المياه و التطهير للجزائر سيال، جيزي، اوريدو، شركات التامين و غيرها، بحيث سمحت هذه الخدمات الالكترونية بتسديد الفواتير عند شراء الوحدات الهاتفية، تذاكر الطائرة، تسجيلات التامين، عبر بطاقة ما بين البنوكCIB، عبر المواقع الالكترونية 24سا/24سا و 7ايام/7ايام.

ثالثا: الدفع الالكتروني كآلية للتقليل من الطلب على السيولة و محاربة الاكتناز:

1- إجبارية الدفع الآلي باستعمال وسائل بنكية أخرى: كان لأزمة السيولة الأثر الكبير على التعاملات الاقتصادية، مما استوجب على السلطات أن تتخذ حزمة من الإجراءات، صبت في مجملها على إجبارية الدفع

بالوسائل المتاحة من غير النقد السائل، كاستعمال الشيك، التحويل أو الوسائل البنكية الأخرى في التعاملات التي تفوق مبالغ محددة، كالعقارات (التي تزيد عن 5 مليون دينار)، السيارات (تزيد عن 1 مليون)، بيع و شراء المجوهرات التي تفوق المليون دينار وغيرها كالتحف الفنية... بالإضافة إلى تسديد الديون و المستحقات. كما ألزمت الإدارات العامة و الهيئات الرسمية و المؤسسات العمومية أو الخاصة بضرورة استخدام وسائل الدفع البنكية.غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل على غرار الأوامر الصادرة من وزارة المالية و التي تأمر فيها البنوك بقبول الأموال المتأتية من خارج المنظومة، إضافة إلى الفشل الذريع الذي سجل في الفترة الممتدة بين 16 أفريل إلى غاية 17 أكتوبر 2016م، عند إطلاق عملية القرض السندي أو ما عرف باسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، و الذي كان الهدف من ورائه استعادة الأموال و السيولة الموجودة خارج القطاع الرسمي.

2- تعميم استخدام البطاقة البيبنكية و البريدية: عملت السلطات المالية و النقدية خلال السنوات الماضية و لا زالت تعمل على محاربة ظاهرة الاكتناز و أزمة السيولة عبر تبني أنظمة دفع الكترونية حديثة، و العمل على زيادة عدد البطاقات في القريب العاجل ليصل إلى أكثر من 20 مليون بطاقة بكافة أنواعها.و تسعى إلى تعميم استخدام البطاقة البيبنكية CIB.في الدفع الالكتروني (202.480 معاملة مالية في سنة 2019م، بقيمة 503,87 مليون دج مقابل 176,982 معاملة في سنة 2018م بقيمة 332,59مليون دج)[5] و جعل بطاقات السحب البريدية (أكثر من6 مليون حامل للبطاقة) بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله و أنواعه و آلياته، مع توفير مختلف الوسائط و وسائل الدفع الالكترونية(9.929.652 معاملة بقيمة 189,31 مليار دج خلال سنة 2019م بزيادة قدرها 16,24%مقارنة بسنة 2018م)، التي تعمل على تقليل استخدام السيولة و توفير الأمان لحركة الأموال و سرعة دوران النقود بين الأفراد و المؤسسات المالية و الاقتصادية في الاقتصاد الوطني. وقد سعت البنوك و المؤسسات المالية و شركة SATIM(شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك)، إلى رفع عدد الموزعات و الشبابيك الآلية (توسع الشبكة البنكية للموزعات بنسبة 12,49%، حيث ارتفع عدد الموزعات و الشبابيك الآلية من 1.441 جهاز في2018م إلى 1.621 جهاز سنة 2019م) و توفير نهائيات الدفع الالكتروني (TPE) ما يعرف أيضا بمطاريف الدفع الالكتروني في المحلات و المساحات التجارية الكبرى، المطارات، شركات التامين..

المحور الثالث : التحديات والمخاطر التي يواجهها الدفع الالكتروني في الجزائر

1-الصعوبات و المخاطر التي تواجه الدفع الالكتروني في الجزائر: واجهت أنظمة الدفع الالكترونية في مراحل تنفيذها للمعاملات الالكترونية المصرفية العديد من المخاطر خاصة في بدايتها، و مرد ذلك قلة الإمكانات المادية و البشرية المؤهلة، إذ تبين الإحصائيات المتوفرة ضعف البنية التحتية ،كمحدودية انتشار شبكات الاتصال السلكية و

[5] تجمع النقد الآلي،ارتفاع ملحوظ للدفع عبر الانترنت منذ بداية الأزمة الصحية، الموقع الالكتروني http://www.djzairess.com/annasr/247456 ، تاريخ النشر 2020/04/12م.

اللاسلكية و الحاسبات و البرمجيات و أجهزة الهاتف، و يعود ضعف البنى التحتية إلى:

*- ارتفاع تكاليف اقتناء التجهيزات الخاصة بالاتصالات أو الحواسيب و معدات التامين و الحماية للأجهزة و البرمجيات، و الموزعات الآلية للنقود،

*- ارتفاع تكاليف إصدار البطاقات البنكية بالنسبة للبنوك،

*- صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة و عدم القدرة على تحمل التكاليف العالية للبحث و التجديد و متابعة الابتكارات،

*- كثرة أعمال الصيانة في الأجهزة و المعدات خاصة ما تعلق بالموزعات الآلية مما نتج عنه عدم الثقة و الرضي لدى المواطنين، فالعامل النفسي في المجتمع الجزائري يبقى عائقا أمام انتشار وسائل الدفع الالكتروني

*- عادات وتقاليد المجتمع الجزائري المحافظ، فمعظم الأشخاص يفضلون التعامل بالنقود التقليدية لأنهم يجدون فيها الحماية الشخصية (عدم التعريف بأنفسهم أمام التجار خاصة آو الطرف المتعامل معه)

2- واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية : ينتج عن تطور وسائل الدفع الالكترونية سهولة تقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين مما يكسب الثقة في البنوك المصدرة لتلك الخدمات، غير أن الملاحظ يجد أن النظام المصرفي الجزائري لا يزال بعيدا و متخلفا عن ركب التطور في هذا المجال، و يبرز ذلك من خلال:

*- ضعف شبكة الانترنت و الشبكات الخاصة بالبنوك التجارية، فبالرغم من المبادرات العديدة المقدمة من طرف بعض المؤسسات المالية و شركات التطوير النقدي و التي تهدف إلى تطوير و تحديث وسائل الدفع، نجدها تصطدم في كل مرة بضعف البنية التحتية للشبكات القائمة و كذا كثرة الأعطاب و عمليات الصيانة المتكررة.

*- التأخر في تأهيل أنظمة الدفع و ضعف استخدام البطاقات البنكية، فعدم مسايرة البنوك الجزائرية للمستجدات سواء في العمل المصرفي أو التكنولوجي، جعلها في المراتب الأخيرة مقارنة بالبنوك العالمية التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال الصيرفة الالكترونية،

*- ضعف أداء و كفاءة العنصر البشري ،حيث نجد أن العاملين في القطاع يفتقرون إلى الكفاءة و القدرة على التحكم في الأنظمة، بل يلجئون في اغلب الأحيان إلى الاعتماد على حلول و أنظمة مستوردة تحتاج في كل مرة إلى تدخل خارجي أو تأهيل مستمر و مكلف للقائمين عليها،

*- الاختلاف الكبير بين وسائل الدفع الالكترونية ووسائل الدفع التقليدية يستوجب تطبيق نصوص تشريعية و تنظيمية خاصة، فالتشريع الجزائري في هذا المجال يعتمد على التشريعات القائمة في الدول الأخرى رغم ما يتميز به المجتمع الجزائري من خصوصية، و هذا ما أدى إلى العزوف عن التعامل بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

3- تحديات النظام المصرفي في مجال الدفع الالكتروني : يعد استخدام النظام المصرفي الجزائري لأنظمة ووسائل الدفع الالكتروني الحديثة، من أهم التحديات التي تهدف إلى تطوير القطاع و تقديم أفضل الخدمات التي تتماشى و متطلبات النهضة الاقتصادية و دفع عجلة التنمية، من خلال التحكم في التكنولوجيا المالية و متطلباتها و الاستفادة مما توفره من امتيازات،كتخفيض النفقات و اقتصاد الوقت و توسيع دائرة المنافسة، و ما تتيحه أيضا للبنوك من فرص، لتوسيع نطاق منتجاتها و خدماتها، التي تقدمها لعملائها لتلبية حاجاتهم وتطلعاتهم و هو ما يعزز العلاقة بينهما ، و تسعى السلطات عبر عدة مشاريع هادفة، إلى تحديث و عصرنة أنظمة الدفع من اجل مواكبة و معايشة التحولات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة العالمية في إطار النظام الاقتصادي الجديد.

نتائج الدراسة: من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الدفع الالكتروني هو آلية من آليات تسريع و تسهيل التعاملات بين الأفراد يهدف أيضا إلى تقليص التداول النقدي.
- يعتبر نظام الدفع الآلي من أهم عوامل نمو وتطور و استمرارية أداء القطاع المصرفي فهو سبيل الارتقاء به إلى أعلى المستويات الدولية.
- إن ما يميز النظام المصرفي الجديد في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال الدفع الآلي وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، بالرغم من جميع الجهود الرامية إلى عصرنة القطاع المالي و البنكي، و هو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية إلى تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا.
- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع، إلى جملة من المعوقات و التي تشكل حجر عثرة أمام النجاح في المشاريع الجارية التنفيذ، و لعل أهم هذه المعوقات ما يلي:

1. غياب الثقافة المصرفية لدى غالبية المجتمع، فهو لا يرغب عن استعمال النقود السائلة في تسوية معاملاته.

2. عدم وضوح البيئة التشريعية و القانونية فيما يتعلق بتنظيم وسائل الدفع الالكترونية و عمليات التجارة الالكترونية.

3. ارتفاع تكلفة إنشاء و صيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

4. ضعف الحملة الإعلامية و التحسيسية المخصصة للتعريف بالمنتجات الخاصة بالدفع الالكتروني.

5. بعد مرور خمسة عشرة سنة على انطلاق مشروع نظم الدفع الالكترونية في الجزائر ، لا يزال ما تحقق من نتائج على الصعيد الاقتصادي بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي بصفة خاصة، يعد بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة عند انطلاقه.

التوصيات و الاقتراحات:

بناءا على ما تقدم من نتائج و ملاحظات، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات و التوصيات التي قد تمد يد المساعدة للتجربة الجزائرية، في سعيها لتطبيق نظام دفع آلي ناجح، هدفه تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية و تطويرها و الاهتمام بجودتها و ذلك كما يلي:

- لا بد من إجراء الكثير من الدراسات الجادة و الهادفة من أجل الاستفادة من التجارب السابقة و تجارب الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو، في مجال عصرنة وتحديث نظم و وسائل الدفع الالكترونية، بالإضافة إلى الاستمرارية في تكوين وتأهيل العنصر البشري، بغية تمكينه من التكنولوجيا مع توفير البيئة المساعدة على الابتكار.
- لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و التوسع في استخدام شبكة الانترنت و الشبكات الخاصة، لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى و تكلفة أقل.
- لابد من إجراء دراسات معمقة في القوانين التنظيمية و التشريعية التي من شأنها تذليل العقبات أمام الاستخدام الأمثل و الاستغلال الجيد لما تفرزه التكنولوجيا المتطورة من نظم ووسائل دفع حديثة، تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، و على المتعاملين بها بصفة خاصة، عبر كسب ثقتهم من خلال توفير الأمن، الحماية، السرعة و تقليل الكلفة،
- لابد من مرافقة السلطات العليا للبلاد لمثل هذه المشاريع عبر تدعيمها ماديا و معنويا، و تصنيفها في خانة أولوياتها و اهتماماتها،
- لا بد من السعي الى تعزيز الشمول المالي و نشر الثقافة المالية و المصرفية، على أوسع نطاق بحيث تمس جميع شرائح المجتمع، ففي المدى القريب يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني سياسة تسويقية مصرفية الكترونية بالاعتماد على وسائل الإعلام و الإشهار و الحملات التحسيسية...، أما على المدى البعيد فنحن نرى أن تحقيق أحسن النتائج في هذا المجال، يكون عبر زرع هاته الثقافة في الأجيال الصاعدة، بإدماجها في البرامج التعليمية لجميع الأطوار مع تحيينها في كل مرة.

خلاصة

حاولنا في هذه الورقة إبراز مراحل تطور نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، دوره في تطوير وسائل الدفع الحديثة، و مدى تأثيره في النظام المالي و المصرفي الجزائري، من خلال دراسة تطور نشاط كل من نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، بالتركيز على الفترة الممتدة من سنة 2006م إلى سنة 2019م، حيث توصلنا إلى أن نظام الدفع الالكتروني لم يرق بعد إلى مصاف أنظمة الدفع الحديثة لدى الدول المتطورة و المتحكمة في هذه التكنولوجيا، حيث أن وسائل الدفع المستعملة مازالت تقليدية

في اغلبها (النقود السائلة)، كما أن استعمال وسائل الدفع الالكترونية بقي محدودا بدوره أيضا، لذا وجب على الدولة أن تتبني إستراتيجية تحفيزية لاستعمال التكنولوجيا الحديثة و تعميمها على مختلف الأعوان لأجل الاستفادة من مزايا الصناعة المصرفية،

جدول اهم المصطلحات

المصطلح	بالفرنسية / الانجليزية	بالعربية
SATIM	**S**ociété d'**A**utomatisation des **T**ransactions **I**nterbancaires et de **M**onétique	شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك
ARTS	**A**lgeria **R**eal **T**ime **S**ettlement	نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل
ATCI	**A**lgérie **T**élé-**C**ompensation Interbancaire	نظام المقاصة المسافية ما بين البنوك
GAB	**G**uichet **A**utomatique de **B**illets	الشباك الالي للأوراق النقدية
DAB	**D**istributeur **A**utomatique de **B**illets	الموزع الالي للأوراق النقدية
scan	**Scanners**	الماسحات الضوئية
CIB	**C**arte **I**nter**b**ancaire	بطاقة سحب ما بين البنوك
TPE	**T**erminal de **P**aiement **E**lectronique	نهائيات الدفع الالكتروني أو ما يعرف أيضا بمطاريف الدفع الالكتروني
EMV	**E**uropay **M**astercard **V**isa	معيار تقني دولي خاص بالبطاقات الذكية
RIB	**R**elevé d'**I**dentité **B**ancaire	رقم التعريف البنكي
GIE Monétique	Groupe d'intérêt Economique Monétique	**هيئة ضبط النقد الآلي**

المراجع:

1- زبير عياش، بوكحيل نسيم، تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 25 جوان 217م،

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28 الصادرة في 16 ماي 2018م،

3- موقع وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ النشر 13 ماي 2021م

4- المواقع الرسمية للمصارف BNA,CPA,BDL,BADR,SGA,BEA,BNP, TrustBank) تاريخ الاطلاع2020/06/11م

5- موقع وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ النشر 13 ماي 2021م

6- التقرير السنوي 2018م، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2018م

7- تجمع النقد الآلي،ارتفاع ملحوظ للدفع عبر الانترنت منذ بداية الأزمة الصحية، الموقع الالكتروني http://www.djzairess.com/annasr/247456 ، تاريخ النشر 2020/04/12م.